العدوان على غزة وصراع المحاور

■ حميدي العبدالله

في مقال نشره في إحدى الصحف الإسرائيلية، أكد عاموس يادلين، الجنرال المتقاعد ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية «أمان» إبان حرب تموز 2006 على لبنان، أن الجيش الإسرائيلي كان يرغب في وقف العملية العسكرية ضد لبنان بعد مرور أسبوع واحد على بدئها، ولكن الطاقم السياسي رفض ذلك واستمرت الحرب 33 يوماً.

معروف أن حرب لبنان استمرت 33 يوماً بناءً على طلب أميركي من إدارة الرئيس الأميركي جورج بوش نزولاً عند رغبة أطراف لبنانية وعربية كانت ترغب في أن يقود العدوان إلى القضاء على حزب الله ونزع سلاحه، وبالتالي إضعاف منظومة المقاومة والممانعة، بالتالي طالت الحرب 33 يوماً بدلاً من أسبوع، وسقط شهداء وجرحى في لبنان، كما تكبد العدو خسائر فادحة ليس لأن متطلبات الحرب فرضت ذلك، بل لأن أطرافاً ومحاور عربية ودولية أرادت لهذه الحرب أهدافاً لا تتصل مباشرةً بقضايا الصراع العربي – الإسرائيلي.

اليوم يتكرر المشهد ذاته. فالجنرال عاموس يادلين يحذر القيادة الإسرائيلية من تكرار خطأ حرب تموز على لبنان، ويدعو إلى وقف الحرب، لكن صراع المحاور والأهداف المحركة لهذه المحاور تدفع باتجاه إطالة أمد الحرب، حيث يدفع الشعب الفلسطيني ثمناً باهظاً وإضافياً. فثمة أطراف عربية وإقليمية (قطر وتركيا) وحتى حركة حماس لا تريد وقف العدوان الآن إذا لم يأت ذلك في سياق مبادرة ترعاها قطر وتركيا، وثمة أطراف عربية (مصر والسعودية) تريد هي قطف ثمار أي قرار لوقف العدوان وعبر مبادرة صادرة عنها، وتأمل أن يصب ذلك في إطار إضعاف حركة حماس ومن خلال إضعافها إضعاف المحور القطري – التركي – الإخواني.

ونتيجة هذا الصراع بين المحاور انهارت أول محاولة لوقف العدوان، حيث أعقب هذا الانهيار تصاعد العدوان براً وبحراً وجواً على القطاع وسكانه الذين يدفعون الآن ثمناً باهظاً.

للأسف الشديد، في لبنان وفي قطاع غزة، وجدت أطراف محلية قبلت أن تلعب دور الواجهة، وسهلت على القوى العربية والإقليمية لعبتها، حتى لو كان الثمن دماء الأطفال والنساء والشيوخ من شعب لبنان ومن أبناء قطاع غزة.

لكن ما يجب إدراكه أن هذه الألاعيب لا يمكن التحكم بها دائماً، فالاعتداءات الإسرائيلية الواسعة، والمجازر التي تتسبب بها، تضفي على الصراع دينامية خاصة، وهذه الدينامية سرعان ما تصبح الأطراف أسيرتها، وأعجز من التحكم بها، وعندها يكون دفع الثمن غالياً، فخيار المقاومة لا يمكن قهره، ولم يعد من الممكن إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، فانتصار المقاومة أمر حتمي، ومن يلعب بهذه المسألة سيدفع الثمن وحده.

تهديدات «داعش» للمغرب... حجم الخطورة وطبيعة التدابير

■ عبد الفتاح نعوم - المغرب

عكست تصريحات وزير الداخلية في مجلس النواب درجة الجدية التي تطبع تعامل الدولة المغربية مع ملف العائدين من جبهات القتال، وتحديداً أولئك الذين ينضوون تحت ما بات يعرف بـ«دولة الخلافة على منهاج النبوة» ووصل بعضهم إلى مراتب قيادية ضمن تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام»، ومن ثم تسلّمهم مهمّات في هياكل «الدولة» المعلن قيامها.

لتخوّفات المغرب واستعداداته التي أعلن عنها الوزير ما يبرّرها، إلّا أن هذا الوضع ليس جديداً، وحصل تراكم لحالات انضمام المغاربة ومغاربة أوروبا إلى التنظيمات التابعة لـ«القاعدة» أو التي تحمل فكرها ومشروعها، منذ مطلع 2012. غير أنه ازداد كثيراً نتيجة التحول الكبير الذي عرفته «القاعدة» منذ حدوث الصدع بين «جبهة النصرة» وتنظيم «داعش»، والذي انتهى بتحول «القاعدة» إلى تجربة جديدة لم تعهدها منذ أيام «الجهاد الأفغاني» والعالمي ثم المحلي، وازدادت مع ذلك التحول خطورة العودة، وخطورة بقاء الدولة وبالتالي زيادة قدرتها على جذب المقاتلين.

ماذا لو هاجمت «القاعدة» المغرب؟

تحت هذا العنوان نفسه كتبتُ مقالاً تأملياً قبل أن يصبح موضوعه سارياً في الصحف والمواقع ومراكز الأبحاث. كان ذلك مطلع عام 2013 عندما حاولت شرح ما يحصل في سورية بإعطاء مثال افتراضي، ولم يكن في ذهني أن السيناريو ممكن الحدوث إلى هذا الحد، إذ لم يكن يعزّزه آنذاك سوى حالة الفوضى الناجمة عن انهيار السلطة في ليبيا، والتي وسعت بيئة الاشتغال لتنظيم «القاعدة»، ونجم عن ذلك التمدد صوب مالي. وبعد ذلك أعلن تنظيم «القاعدة» في بلاد المغرب الإسلامي أن المغرب يقع ضمن استراتيجياته من خلال بث شريط فيديو مدته 41 دقيقة في الأول من أيلول 2013.

إلّا أن السيناريو المفترض الذي رسمتُه آنذاك، لم يكن لغاية بحث مدى حدوثه، إنما لتبيان ما يحصل في بلدان أخرى. أما سيناريو عودة المقاتلين من بؤر التوتر بعد فشل مشاريعهم، أو بعد أن يكونوا جاهزين للقيام بأعمال إرهابية في بلدانهم، فله الكثير مما يدعمه، فحديثاً بعدما استولت «داعش» على محافظة الموصل شمال العراق، بث بعض الشبان المغاربة المنضوين تحت التنظيم نفسه مقطع فيديو قصيراً يعلنون فيه أن المغرب هو وجهتهم بعد أن «منّ الله عليهم بالمشاركة في إقامة الخلافة على منهاج النبوة»!، ناهيك عن تهديدات أخرى لشخصيات مغربية كثيرة، تغذيها بشكل أو بآخر تصريحات شيوخ متشدّدين داخل المغرب مثل النهاري وأبو النعيم.

يظهر من مداخلة وزير الداخلية في مجلس النواب أن الدولة وأجهزتها الأمنية تحديداً على علم بما يحصل، وبأسماء المغاربة ومهمّاتهم ضمن التنظيم المذكور، بل يعكس درجة اليقظة والجاهزية التي أضحت عليها تلك الأجهزة، ما يعني أن ثمة تهديدات حقيقية، وينبغي مواكبتها عبر الإكثار من الحديث عنها إعلامياً لاستنفار الرأي العام من هؤلاء العائدين، ومنعهم من تشكيل بيئة حاضنة يضمنها لهم تعاطف المجتمع مع العناوين البراقة التي يعلنونها.

إلى هذه الحدود يبدو أن ثمة خطة أمنية مدروسة، وأن هناك تنسيقاً على أعلى المستويات بين أجهزة الاستخبارات العالمية والإقليمية، ولعلّ قرار القضاء على دولة «داعش» ينتظر فحسب حلحلة الملفات العالقة بين القوى العظمى والقوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط. فالمزيد من الوقت يتيح لـ«داعش» تضخيم قدراتها على تهديد استقرار مجموعة من البلدان، والقضاء عليها يحتاج تفاهمات أكبر، وهنا تكمن خطوة المعادلة. وفي جميع الأحوال، تلك التهديدات تختلف خطورتها من بلد إلى آخر.

قد يواجه المغرب تهديدات من «القاعدة» تهدد استقراره، لكن أقصى تهديد يمكن بلوغه في هذا الاتجاه يتمثل في تنفيذ هجومات على مواقع حيوية تؤدي إلى خفض عائدات المغرب من السياحة، أو تؤثر في مصالح استثمارية معينة. هذا سقف التهديدات التي تثير مخاوف الدولة وتوجب عليها اتخاذ تدابير استباقية. أمّا أن يكون التهديد ممثلاً في قدرة «القاعدة» ومفرداتها على «تبيئة» نفسها ضمن رقعة جغرافية في المغرب مثلما حدث في شرق سورية وغرب العراق، فهذا أمر مستبعد لأنّ دونه الكثير من العوائق، فلا بد من انخراط دولي لتمهيد الأرضية لإستراتيجية كهذه، كما حدث أثناء «الربيع العربي»، ويبدو أنه من المستبعد أن تغير تلك القوى موقفها الآن من المغرب كحليف خارج الناتو، فتلك القوى لا تغيّر عادة مواقفها إلّا إذا دعت ضرورة قصوى مثلما حصل حينما تخلت الولايات المتحدة عن الشاه بعد نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية.

لعل من مصلحة البوليساريو والجزائر التسهيل لوقوع ذلك في المغرب، لكن ذلك أيضاً يمنعه أمران: 1– اللعب بهذه الورقة خطير على من يلعب به، خاصة الجزائر. ويبدو أن المغرب متخوف من هذه الزاوية على ما يبرز في تصريحات وزير الداخلية، لا سيما أن هناك أخباراً عن وجود خلايا لـ«القاعدة» في مخيمات تندوف، ناهيك عن تحركات خلايا عديدة في منطقة الساحل والصحراء، وأعمال «القاعدة» في جبل الشعانبي غرب تونس. 2– القوى العظمى لن تسمح باهتزاز الأمن في المغرب ولو كان ذلك في مصلحة الجبهة والجزائر، لأن المغرب يعتبر من الجغرافيات الجسرية بالنسبة إلى القوى العظمى، ويعتبر أيضاً خطاً دفاعياً أمامياً ينبغي تحصينه، فضعف الدولة في المغرب يعني مشاكل أمنية لا حصر لها في أوروبا، وقد تجد هذه الأخيرة صعوبة في التصدي للهجرة السرية رغم وجود دولة قوية في المغرب ! فكيف بها إذا اهتز الأمن وأمست الحدود منفلتة تماماً؟ لا بد أن حريق مزرعة جارك سيصيبك بشيء ما، خاصة أن الرياح لا يؤتمن جانبها، لذلك فإن القوى الكبرى ودول أوروبا تحديداً، وأيضا دول الجوار ليس من مصلحتها تيسير السبل للمس باستقرار المغرب.

أيّ تدابير مطلوب اتخاذها؟

نحو 1122 مقاتلاً مغربياً هم موجودون في العراق وسورية، وما بين 1500 و2000 من المغاربة الحاملين جنسيات أوروبية، وأكثر من 200 مغربي لقوا حتفهم كانوا ضمن صفوف «داعش»، وألقي القبض على 128 ممن عادوا إلى المغرب، وينتظر وصول الباقين. إنها الأرقام التي كشفها وزير الداخلية بناء على معلومات استخباريّة، وخطورة كل فرد منهم تكمن في الأفكار التي يحملها وتقنيات القتال وصنع المتفجرات التي تعلمها هناك، ثم إمكاناته في التفجير والقتل بلا هوادة، ناهيك عن قدرته على ربط الاتصال بأفراد آخرين تعرف إليهم هناك.

أجهزة الاستخبارات المغربية يسهل عليها جمع معطيات من هذا النوع، فبقرار عالمي تمّ ضبط استخبارات البلدان العربية والإسلامية تحديداً للإحجام عن منع تدفق المقاتلين إلى سورية. كان ذلك في لحظة تجندت فيها محطات التلفزيون والشيوخ للإفتاء بوجوب قتال «حاكم نصيري علوي يسلط جيشه الرافضي لقتل أهل السنة الذين يحتجون بسلمية»! وببحث بسيط عن الطرائق التي تجند عبرها هؤلاء المقاتلون يتبين أنها كانت أسهل ما تكون على المراقبة. كان هؤلاء يرتادون صفحات «فيسبوك» و«تويتر» المعدة للتجنيد، أو يُستقطبون مباشرة من طرف محرضين محترفين، ولم تفرق هذه الشبكات بين من سبق لهم أن حملوا فكراً «جهادياً» والذين بالكاد لا يعرفون شيئاً عن الموضوع.

إذن لا يعقل أن أجهزة الاستخبارات لم تكن تعرف، بل كانت تتبع الأمر لحظة بلحظة، وتلعب على التوازنات بدقة متناهية، بحيث يُغضّ الطرف عن المهاجرين إلى تركيا أو الأردن أو لبنان عبر مطارات المغرب، ومن هناك تشرف الاستخبارات الأجنبية (السعودية والأردنية والتركية) على غرف العمليات التي كانت مقامة على الحدود، ويتدفق هؤلاء المقاتلون إلى الداخل السوري، وهناك العديد من هؤلاء ممن وصفوا أسلوب دخولهم إلى سورية بأنهم لم يكن لهم سابق معرفة بأحد من الذين أدخلوهم إلى سورية، ولا بمن ألحقهم بمعسكرات التدريب. هناك فحسب من يذهب بسابق رغبته وتلقيه الأفكار الجهادية من الفضائيات والإنترنت، وهناك من يتم تجنيده عبر شبكات تعمل بالدعاية وبالمال وتختار ضحاياها بعناية فائقة. وبالتالي فإن أجهزة الاستخبارات في بلدان عربية وأوروبية كانت مجبرة على السير في هذا الخط وعدم الوقوف في وجهه.

الآن، لا يعرف أحد أي أسلوب تنتهجه الدولة المغربية بعد اعتقال هؤلاء العائدين، هل هو الأسلوب التقليدي للاستنطاقات كما هو معروف من شهادات الذين كانوا معتقلين سابقين بعد حوادث 16 أيار؟ أم أن هناك تكيفاً مع طبيعة هؤلاء الأشخاص وطبيعة الخطر الذي يشكلونه؟

يمكن بداية اعتبار أسلوب الخروج الرسمي بالأرقام والحديث عن التدابير وما سواها أمراً جيداً، لكن إذا لم يكن ذلك مدروساً بما يكفي قد يأتي بمجموعة نتائج متراكبة ومتناقضة. يهيّأ الرأي العام الوطني لتقبل إجراءات الدولة لفرض الأمن، ويزيد حقد المتعاطفين مع هذا الفكر على أدوات السلطة، خاصة أن المتتبع يلمس تعاطفاً من مستويات مختلفة مع «خلافة داعش»، تعاطف مبعثه واقع اللاانتمية، وبريق «مشروع الخلافة» الذي ثمة اعتقاد أنه الحل والمخرج من معضلة الفرق الشاسع بين من يملك ومن لا يملك.

بالتالي، على الدولة أن ترسم في هذا الصدد استراتيجية متعددة المستويات، ففي شأن العائدين من جبهات القتال، ينبغي الاشتغال عليهم وفق «تقنية العزل الاستخباريّ»، والاستعانة على ذلك بالاختصاصيين النفسيين والقيّمين الدينيين. فالمشكل لدى هؤلاء أنهم يحملون فكراً تدفعهم إليه حالة نفسية مبعثها كراهية الواقع، فلذلك ينبغي الاشتغال على المشكل في جذوره، وتأهيل عناصر الأمن للتعامل مع وضع دقيق جديد كهذا، واستحضار أن هناك من العائدين من اكتشفوا فعلاً زيّف ما ذهبوا لأجله، لذا ينبغي التعامل مع كل فرد بأسلوب مختلف.

أما في ما يخصّ المجتمع فمن الأفضل أن يستمر الضخ الإعلامي لخلق حالة تمنع توافر بيئة حاضنة لهؤلاء العائدين، لكن ينبغي أن تكون الحملة مدروسة بحيث لا تصل إلى حد فائض ويصير عزل هؤلاء اجتماعياً باعثاً على المزيد من الحقد لدى من يتعاطف معهم. لا يجب النظر إلى المسألة بمنطق تكتيكي آني، إنما بمنطق استراتيجي، فكل بذرة من هذه البذور يتم التغاضي عنها الآن ستكون لها تأثيرات خطيرة مستقبلاً، بحيث أن الدولة تصطدم بما يوجد من صورة كامنة وغير جيّدة لها في أذهان المواطنين، وهي نظرة يمكن أن تقفز إلى الواجهة في أي لحظة إذا توافرت لها الشروط، أو تراكمت الأخطاء في اتجاه تكريس تلك النظرة.

لذا يجب إعادة ترميم صورة رجال الأمن والدرك والجيش في ذهن المواطن المغربي، فتغيّب وتمحى صورة رجل الأمن المتعسف أو الدركي المرتشي أو الجندي المنحلّ أخلاقياً، فتلك الصورة نُمّطت على مدى عقود وتحتاج إلى استراتيجية دقيقة للقضاء عليها. كما يجب إعادة الثقة في النفس لدى المنتمين إلى تلك الأجهزة، وإخراجهم من حالة الانضباط الخشن إلى الانضباط الطوعي، وكذلك إيقاظ هممهم بالأسلوب الذي يجعلهم في منأى عن الحرج الذي تسببه لهم ثقافة الاحتجاج، ويجعلهم في الوقت نفس مقتنعين بأنهم أداة الحرب على الإرهاب من دون المساس بحرية الإنسان وكرامته، وهذه القضية بدورها تحتاج إلى استراتيجية واضحة المعالم.

يبقى من واجبات الدولة أن تزيد في الأيام المقبلة سرعتها على طريق توسيع هامش المكتسبات المادية والمعنوية، ولعلّها اللحظة التي إن لم يقتنصها المستثمرون ويقيموا صلحاً مع الفقراء فإنّ مصالحهم ستكون مهددة على المدى البعيد، فالإرهاب لا يحتاج إلى أكثر من مناخ يبرر تغاضي الجميع عن التفاصيل التي تؤدي مجتمعة ومتراكمة في الزمن إلى كارثة حقيقية، وبما أن المشكل فكري/اقتصادي، تنبغي معالجته في جذوره.

لا بد من أن يصطف المجتمع وراء حالة ما، ويا للأسف، التنظيمات المتطرفة تطبق هذه الحالة، وسيحتاج المجتمع العربي المسلم إلى كثير من الوقت كي يكتشف أن الإسلام الذي يداعب خياله لا يمت بصلة إلى ما يدعو إليه الكثير من هؤلاء. فلذلك ينبغي الوقوف بحزم وبتعقل أمام هذه التحديات، فهل ينجح المغرب في وضع خطة وطنية لمكافحة الإرهاب القادم من خارج/داخل الحدود؟ وهل يمكن أن يضع خطة تكون أدوات تنفيذها قائمة في الدولة (الأجهزة) والمجتمع؟

غزّة تذبح بغطاء من بعض «غردقنا» السياسي

■ محمد أحمد الروسان*

ذبح غزّة الآن من الوريد إلى الوريد يريح بعض عربنا، ويحصل بغطاء من بعض هذا «الغردق» السياسي الاستخباري العربي، والأخير بات يلملم «دواعشه» من جديد ويؤمن بمقولة: من يقطع رأس الأفعى يكن سيّد الحيّ. وبعض هذا «الغردق» السياسي العربي المرتهن وفّر المعلومات النقية والدقيقة لصنّاع القرار في نواة «الغردق» اليهودي، كما وفّر تقويماً استخبارياً دورياً للمستويين العسكري والسياسي المهني والأمني لميكانيزمات «الغردق» العبري نفسه، وقام بعمل نوعي استخباري تمثل بجمع سري للمعلومات منها الخام ومنها النقي عن معظم حركات المقاومة في المنطقة وعن حماس والجهاد الإسلامي وحزب الله، كما عمل بعض «غردقنا» السياسي على تطوير علاقات سريّة خاصة جهد لصونها ورعايتها لأجل تدفق المعلومات عن تحركات المقاومة في الداخل الفلسطيني المحتل وفي الخارج الفلسطيني المراد احتلاله، وتصنيفها. فالعدوان على غزّة كشف عن الحمض النووي الاستخباري المعادي في المنطقة لحركات المقاومة وللشعوب

عندما تفشل الدبلوماسية في تحقيق أهدافها في مسألة استراتيجية حيوية محددة ضمن العلاقات بين الدول، أو بينها وبين منظمات حزبية وسياسية وعسكرية بحجم بعض الدول، أيّاً تكن هذه المسألة ومفاعيلها، تمتد نتائج هذا الفشل إلى إمكان اندلاع الحرب، وحالما تنتهي الأخيرة وبغضّ النظر عن نتائجها نذهب إلى الدبلوماسية مجدّداً لترتيب الأوضاع. وأي عملية عسكرية لا تؤدي إلى نتائج سياسية هي عملية فاشلة وفوضوية وغير محسوبة، وقيل إنّ السياسة استمرار للحرب، ويعتقد أنّ العكس صحيح.

المؤشرات السياسية والدبلوماسية كلّها، تؤكد أنّ دبلوماسية «إسرائيل» فشلت في تحقيق أهدافها وعلى مسارات اشتباكاتها السياسية والدبلوماسية الإقليمية والدولية كافة. بعبارة أخرى، قد تذهب « إسرائيل « وعبرعدوانها على غزّة وشعبها الأعزل إلى حرب مع لبنان أو سورية أو إيران، مستغلة ظروف المنطقة وشعوبها، لكي تخرج من حالة فشلها الدبلوماسي وكسادها الاقتصادي، ولتحوّل أنظار شعبها، مثلما فعلت في حرب حزيران عام 1967، إلى أفق سياسي ودبلوماسي آخر تستطيع من خلاله تحقيق آفاق سياسية ومحددات دبلوماسية جديدة، مع إيجاد مخرج نوعي جديد في الشرق الأوسط يتيح لـ«إسرائيل» وضعاً أفضل، لناحية تطبيق جدول أعمالها السياسي بالتنسيق مع واشنطن وبعض العرب.

استطاعت «إسرائيل» الحصول على العديد من الأسلحة النوعية، سواءً كانت هجومية أو دفاعية، انتهاءً بطائرات «إف – 35» الأميركية الصنع وابتداءً بطائرات «إف – »16 و«إف – 18»، فضلاً عن طائرات مروحية هجومية وعتاد عسكري متطور من الولايات المتحدة الأميركية المنحازة إلى جانب الدولة العبرية الصهيونية، ومن بعض دول الاتحاد الأوروبي التي تدّعي أيضاً الحياد في مسألة الصراع العربي – «الإسرائيلي»، وهي كاذبة منافقة في الدرك الأسفل. وقد دخلت « إسرائيل « حديثاً، في العديد من المناورات والتدريبات العسكرية المكثّفة على أرض الميدان للتعرف إلى مسارح المواجهة المحتملة وسيناريواتها، مع التدرب على استخدام الأسلحة المتطورة، وتحديد خصومها عبر دراسات استراتيجية سياسية وأمنية عمّقت مفهوم الخصم في العدو في عقيدة جيشها العسكري البربري، مركّزة على سورية التي يُعمل على إضعافها عبر أصابع «ربيعها» الخفية، وإيران التي يُعمل على إغلاق بوّابتها العربية والإسلامية الدمشقية، وحزب الله الذي تتمّ شيطنته «ربيعيّاً»، واستنزاف قدراته وإمكاناته عبر إثارة الفتن الداخلية اللبنانية، بما فيها تداعيات محكمة الحريري الأب وقرارها الاتهامي الذي يعاد النفخ فيه بين فترة وأخرى، وحركتي فتح وحماس وإشغالهما بتحقيق المصالحة، وحركة الجهاد الإسلامي لتعيد حسابات استمرارها على السكّة الإيرانية.

المتابع لجهود بعض وسائل الإعلام، الموجّهة في كل من الولايات المتحدة الأميركية و«إسرائيل»، من قبل أجهزة الاستخبارات الأميركية و«الإسرائيلية»، والمتابع لجهود أجهزة إعلام أطراف عربية شرق أوسطية خليجية حليفة، يصل إلى نتيجة واضحة تتمثل في ترسيخ حالة سياسية جديدة هي: أنّ الواقع في الشرق الأوسط الآن لا يسمح ولا يتيح أي إمكان حقيقي لتحقيق السلام، وعلى هذا الأساس يجب أن يكون هناك تساوق في الهدف وتعاون وثيق بين واشنطن و«تل أبيب» وبعض العرب لتعديل واقع الشرق الأوسط، على نحو يجعله قابلاً لاستيعاب مفهوم السلام «الإسرائيلي» الجديد، والذي يتمثل بجهود حكومة يمين – اليمين المتطرف «الإسرائيلي» (حكومة بيبي)، باستبدال المفاوضات حول ملف حل الدولتين، باتجاه ملفات جديدة أخرى.

كما تجهد الدولة العبرية الصهيونية، بعد فشلها في خريطة طريق دبلوماسية المفاوضات، في الذهاب مرةً أخرى إلى خريطة طريق الحرب، لناحية قيام مراكز ودوائر اللوبي «الإسرائيلي» بالبدء، بحملة تسويق سياسي – أمني – عسكري نوعية وتركيز على مسألة زيادة قوّة الردع «الإسرائيلية»، بالعمل عسكريّاً على إضعاف حزب الله المتصاعد القوة، مع تصاعد في قوّة الحركات المسلحة الشيعية العراقية، والشيعية اليمنية، والشيعية الخليجية، وهذا بحد ذاته يهدد المصالح الحيوية الأميركية في الخليج والعراق والسعودية، وعليه فإنّ قيام الدولة العبرية بالقضاء على حماس وحزب الله اللبناني عسكرياً، أو عبر إضعاف دمشق أو بالحد الأدنى استبدال نسقها الحالي البعثي القوي بالنسق الإسلامي السني الضعيف القادر على التفاهم مع الغرب وفقاً للنموذج التركي إزاء «إسرائيل»، لا ينهي فقط نفوذ الحزب في الساحة اللبنانية فحسب، وإنّما يقضي على نموذج ورمزية «كاريزمية حزب الله اللبناني»، إذ بات نموذجاً يحتذى به وعابراً للحدود، في اتجاه العديد من مناطق الشرق الأوسط والشرق الأدنى.

كذلك التأكيد من قبل دوائر اللوبي «الإسرائيلي»، أنّ استقرار «إسرائيل» الداخلي، سوف يتعزّز كلما تم إضعاف قوّة كل من النواة الصلبة في حركة فتح وحركة حماس والجهاد الإسلامي وحلفائهما، أي سورية وإيران. بعبارة أخرى تم الربط بين مفهوم تقويض الأمن الداخلي «الإسرائيلي»، وحركتي فتح وحماس إلى جانب الجهاد الإسلامي وحلفائهم، أي سورية وإيران. سورية ضعيفة ولو بوجود الحركة الإسلامية التي تملك قدرات نوعية للتفاهم مع الغرب، أفضل من سورية قويّة بنسقها السياسي الراهن، يقابله ربطاً بين مفهوم تقويض الأمن الإقليمي «الإسرائيلي»، وحزب الله اللبناني، مع التأكيد على أنّ انتشار نموذج حزب الله في المناطق الشيعية، وانتشار نموذج حركتي حماس والجهاد الإسلامي في المناطق السنيّة، لا يهدد «إسرائيل» فحسب، بل يمتد إلى تهديد المصالح الحيوية الأميركية في منطقة الشرق الأوسط، والشرق الأدنى، بل في العالم كله على ما أسلفنا.

جغرافيا الشرق الأوسط الساخن، والعربية منها تحديداً، مليئة ببؤر النزاعات والصراعات المختلفة، خاصة بعد حراكات الشارع العربي، وفي ساحاتها السياسية الضعيفة والقويّة على حد سواء، وذات التداعيات الأفقية والعمودية، على مجمل السياق الأمني– الجمعي للمنطقة، مع وجود روابط مفعّلة وأياد خفية تكمّل وتغذّي بعضها البعض، بين متغيّر بؤر هذه النزاعات والصراعات، في الساحات السياسية الآنف ذكرها، ومتغيّر السياق الأمني – الجمعي للشرق الأوسط بكامله، عبر دور للعامل الكوني – الأميركي الأوروبي – المتقاطع في مصالحه، مع دور «إسرائيلي» لا يمكن أن نعتبره إقليمياً، لسبب بسيط: فهي دولة غير إقليمية، أي الدولة العبرية الصهيونية، ولن تكون كذلك لاحقاً، وعدوانها البربري على قطاع غزّة الذي فاق سفالة الثعلب قد يحدد مصيرها ونوعها وهل هي كذلك أم لا؟!

العامل الأميركي، ومعه «الإسرائيلي»، وبعض الأوروبي، وأفراد من الطبقات الحاكمة العربية المؤثرة بالمال، وعبر حلقات ودوائر أمنية سياسية استخبارية، يفضي كل منها إلى الآخر بآليات تنفيذ، ويلعب دوراً نوعيّاً وكميّاً في تأجيج الصراع بمجمله في الشرق الأوسط، ومن شأن ذلك أن يقود إلى تغذية بؤر الصراعات الجزئية في الساحات السياسية المتعدّدة، وبالسياق نفسه والمسار عينه يقوم هذا العامل الأممي بتصعيد توترات هذه البؤر الصراعية الجزئية وحراكات شارعها الشعبوي، ودفعها بمفاعيلها في اتجاه التصعيد وتوتير الوضع الكامل في الشرق الأوسط عبر علاقة هندسية تبادلية في النتائج والأهداف بين المتغيرين السابقين.

يسعى العامل الكوني، الأميركي و«الإسرائيلي» تحديدا، إلى استخدام وتوظيف ملفات بؤر الصراع الجزئي و/أو الكلي، في الساحات السياسية والثورات الشعبوية و/أو حالات الحراكات الشعبية، في بعض الساحات الأخرى، لناحية إدارة دواليب مفاعيل الأزمة في الشرق الأوسط، ويستخدم الأزمات كأسلوب إدارة للصراع فيه وعليه، ويدفع في اتجاه التصعيد والتوتر عندما تقتضي المصالح ذلك، وإرسال الرسائل في الاتجاهات كافة، وفي الوقت نفسه يسعى العامل السابق عينه إلى التنفيس والتهدئة، حين يكون التصعيد والتوتر في غير مصالحهما التكتيكية والاستراتيجية.

إنّ مفاعيل التعبئة الأميركية - «الإسرائيلية» الأوروبية الآنية والممنهجة والفاعلة ضد سورية ولبنان وضدّ الفلسطينيين والعراق والأردن (التقى بايدن الملك حديثاً وفي الداخل الأميركي) عبر ممارسة مختلف الضغوط على الدولة والملك، لتنفيذ ما يروق ويحلو للبعض في الأفق، وحتّى العرب مجتمعين، وهي ضغوط مدعومة من أجنحة يمينية متطرفة في الإدارة الأميركية بتوجيه من «الأيباك» تهدف إلى سلّة من الأهداف لا تخفى على السذّج من العوام، فكيف بمن تدعي أنّها من النخب في مجتمعاتها، ومع توسيع نطاق بناء المستوطنات «الإسرائيلية» وحجمها، وتهويد المكوّنات الإسلامية العربية الرئيسية في الأراضي المحتلة لعام 1967، خاصة في القدس «حشاشة» قلوبنا نحن لا قلوبهم، ويهدف إلى تحويل جهود الفلسطينيين والعرب واهتماماتهم عن التركيز على مشكلة الترحيل والطرد من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإحلال المستوطنين مكانهم وإسكانهم محلّهم، ما يجعل عمليات تهويد القدس والمقدسات الإسلامية العربية الفلسطينية بالتالي أمراً واقعاً على الأرض يصعب التفاوض حوله مستقبلاً وعبر أي طريقة من طرائق التفاوض التي عرفتها البشرية إلى اليوم، والتركيز ولفت الانتباه إلى ما يحصل في بعض شوارع الدول القطرية لأمتنا العربية، مع اعترافنا بحقوق شعوبنا المنهوبة من قبل الطبقات الحاكمة التي غدت أنظمة شمولية استبدادية، فمن حق القوى الشعبوية أن تنهض من سباتها العميق الذي بدأ هذا السبات كنوم أهل الكهف ما بعد بعد نهايات الحرب الكونية الثانية.

كما يهدف أيضاً إلى فرض عملية شد الأطراف الأخرى في الساحات السياسية المتقابلة، بحيث يتم إشغال السوريين واللبنانيين والأردنيين والعرب المعنيين كافة، بمجريات الصراع العربي – «الإسرائيلي»، وبكيفية مواجهة حراكات الشارع الشعبية والمطالبة بحرياتها وببعض حقوقها، من دون الانتباه إلى كيفية مواجهة الخطر العسكري «الإسرائيلي» المحتمل، ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى عملية ممنهجة لصرف أنظار الرأي العام العربي والإسلامي عمّا يحدث داخل فلسطين المحتلة لعام 1967 من عمليات تهويد تحصل على قدم وساق في كل شيء، والآن عبر استثمارات انشغالات عربية وإسلامية من طبقة الحكّام الرؤساء والملوك إلى المحكومين بالمونديال، تشن عدواناً همجياً على غزّة درّة التاج المقاوم وإبادة جماعية لشعب أعزل.

قد يؤدي كلّه إلى إشعال دراماتيكي لحرب إقليمية لاحقاً، كي تستعاد قوّة الردع «الإسرائيلية» أو على الأقل يعاد ترميمها من جديد. والعدوان الصهيوني على غزّة الآن دليل صحة. كذلك إضعاف حركات المقاومة اللبنانية والفلسطينية، إن لم يكن شطبها.

تستخدم الدولة العبرية الصهيونية تحقيق الأهداف التكتيكية لإنتاج الاستراتيجي منها بإتقان، بحيث الأمر الاستراتيجي المفروغ منه يتمثل في السيطرة على الأراضي العربية، الإستراتيجية منها، وإكمال عمليات تهويدها والقضاء على أي احتمالات لنشوء المقاومة الوطنية، مع سعي إلى المزيد من توريط واشنطن في أزمات الشرق الأوسط المختلفة، كي يؤدي ذلك إلى تسهيل مهمات الجناح اليميني المتطرف (المحافظين الجدد بنسخهم المستحدثة) في إدارة الرئيس باراك أوباما، وينجح في تفعيل المنظومات الأميركية العسكرية والاستخبارية في الداخل العراقي وعبر «الدواعش» و«الفواحش»، مع سعيه الآخر إلى خلق مصادر تهديد وخطر محدقين، في ظاهرها حقيقية وفي باطنها وهمية مفترضة، كي تستطيع «إسرائيل» الحصول على المزيد، من القدرات والمقدّرات المختلفة من واشنطن، وخلق مبررات ابتزاز مقنعة لأميركا وحلفائها من الدول الغربية، مع دفع دول خليجية عربية إلى الحلقات التطبيعية معها. وتشي معلومات عدة تقارير أجهزة استخبارات الدولية في المنطقة، إلى أن ثمة مشروعاً «إسرائيلياً» – أميركياً لنشر وبناء قدرات نووية لموازنة القدرات النووية الإيرانية، وسيتم بناء بعضها ويُنشر الآخر في دول خليجية عربية، بموجب اتفاقيات أمنية خاصة، فماذا يعني ذلك؟!

أعتقد أنّه يتموضع ويتبلور، متمحوراً في المعنى الاستراتيجي الآتي: فكرة التعايش مع إيران النووية أضحت مقبولة لدى «الإسرائيليين»، وبات العقل الاستراتيجي الأمني «الإسرائيلي»، أكثر اهتماماً وتوظيفاً وتوليفاً لفكرة مفهوم إيران النووية، ليحقق مزيداً من المكاسب المختلفة، ومزيداً من فتح نوافذ الفرص المهدورة في السابق من الزاوية العبرية، وفي مقدمها تعظيم المنافع لجهة التقدم في مشروع التطبيع «الإسرائيلي» مع دول الخليج، مع تقليل الأخطار المتعددة على «إسرائيل» نفسها، عبر الضغط لإعادة تنميط العلاقات والروابط، ولأجل فصمها أو خفض حرارتها بين أطراف مربع سورية، حزب الله، المقاومة الفلسطينية وإيران، من منظار العامل الأميركي – «الإسرائيلي» – وبعض الدول الأوروبية، في متغير مجريات السياق الأمني الجمعي في الشرق الأوسط الذي يعمل على إضعاف الحلقة الإيرانية عبر إضعاف سورية وباقي حلقات محور الممانعة.

خاصةً أنّ مجتمع الاستخبارات العبري الصهيوني يعتبر أن الخطر الاستراتيجي على وجود « إسرائيل» هو الشعب الفلسطيني في الداخل وليس إيران، وهذا ما قاله تمير باردو رئيس جهاز الموساد، من غير الاستهانة بالخطر الإيراني.

في ظني وتقديري أنّ استخدام الأزمات كأسلوب إدارة في تفعيل أزمة حملة بناء الذرائع الجديدة، سوف يؤدي إلى تفعيل أزمة داخلية لبنانية حول أسلحة حزب الله اللبناني والمقاومة، وهذا من شأنه أن يقود إلى إعادة إنتاج إشعال الساحة السياسية اللبنانية والساحات السياسية الضعيفة الأخرى، ومن الممكن أن يؤدي ذلك كله إلى قرارات دولية جديدة تستهدف قوى محور الممانعة في المنطقة، خاصة سورية ولبنان وإيران وحماس وحزب الله والمقاومات الأخرى، التي يمكن أن تنشأ لاحقاً في المنطقة، تبعاً لمجريات متغير العامل الدولي ومتغيّر بؤر الصراعات الجزئية في الساحات السياسية الضعيفة والقوية في المنطقة.

ملاحظة:– شجر الغردق يحمي اليهودي، و«الغردق السياسي» أقصد به بعض قادة العرب.

*محام، عضو المكتب السياسي للحركة الشعبية الأردنية
www.roussanlegal.0pi.com
mohd—ahamd2003@yahoo.com

دعوهم يقتلون أنفسهم بهدوء

■ فهد المهدي

ضخامة الحوادث في البلدان العربية أذهلت الكثير من الدوائر التي كانت تضع الوضع العربي تحت مجاهرها، فإذا بتلك الحوادث العملاقة تسفر عن حقيقة واضحة قد لا تروق للبعض، فالعالم العربي يحترق ويفني نفسه مع عدم شعور بالخطر المذكور إلّا لدى ثلة قليلة من العرب.

الكيان الصهيوني الدخيل الذي غرسته الرأسمالية الأوروبية والأميركية في الجسم العربي ساهم في تكريس هذه الحالة، لذا فهو يقودها ويستثمرها بوعي ويوجهها بدقة محكمة كجزء من استراتيجيا بعيدة المدى لمنع ظهور أي قوة منافسة له لعقود مقبلة، ففي مقال لصحيفة «يديعوت أحرونوت» كتبه أليكس فيشمان نقرأ: «لماذا علينا نحن «الإسرائيليين»، بسبب عدد من الضباط الكبار الذين لا يهدأون ورئيس حكومة يسارع إلى الحرب، منح العرب سبباً للاتحاد حول القاسم المشترك الوحيد بينهم وهو كراهية «إسرائيل»؟ دعوهم يقتلون أنفسهم بهدوء».

فهل يستطيع أي شخص حيادي سليم المنطق أن ينكر أن ما يحصل الآن في الشرق الأوسط ما هو إلّا مخطط هدفه الوصول إلى هذا الهدف الشيطانيّ؟

العدوان الصهيونيّ على غزة الذي يبدو أنه جس نبض للعالم العربي، على ما يؤكد خبراء سياسيون وعسكريون، حيال القضية الفلسطينية الأمر الذي قد تستغله «إسرائيل» للقيام بعملية عسكرية واسعة للسيطرة على غزة، بحسب تصريح قادة الحرب الصهيونية، إذ طالب وزير الخارجية، ليبرمان، نتنياهو بمواصلة الحرب على غزة بل واحتلالها، مؤكداً أنّ وقف إطلاق النار كان تمهيداً للمرحلة المقبلة.

الصورة التي تُنقل اليوم من غزة لا تجسّد مأساة أهلها فحسب، بل لها دلالاتها العميقة في السياسة، خاصة إذا ما جُمعت إلى الوضع العربي المتجسد في مقولة الفرزدق «قلوبهم معك وسيوفهم عليك»، والمنشغل في قضايا التغيير والثورات ومواجهة الإرهاب وتهديدات الجماعات المتطرفة وأخطار الفتنة الطائفية والمذهبية ومخططات التقسيم والتجزئة.

الاستدراج الممنهج لتنفيذ مخططات جاهزة أعدت في المختبرات التي تحدد معالم الخريطة السياسية الدولية لإقامة أمن «إسرائيل» وتحقيق رفاهيتها واستقرارها بإشاعة حالة اللااستقرار والفوضى والعنف في البلدان المحيطة بها، وبلقنة المنطقة العربية وتقسيمها وتمزيق دولها وتفتيتها إلى ميكرو دويلات ضعيفة ومنهارة اقتصادياً ومتناحرة اجتماعياً و طائفياً والتي نشهد فصولها الأولى في العراق وليبيا واليمن، فيما العرب يتفرجون على اغتيال غدهم بعيون مفتوحة... إذ شهدوا مأساة فلسطين الأولى، فالثانية، فالثالثة، وشهدوا مأساة لبنان التي تكرّرت فصولاً على امتداد ثلاثين عاماً أو يزيد، وشهدوا مأساة العراق الأولى في غزو الكويت، ثم الثانية في الاحتلال الأميركي بكل ما حفل به من قتل جماعي وتشريد الملايين وتدمير أسباب الحياة في أغنى بلد عربي، ونسف ركائز الدولة الواحدة الموحدة فيه.

هذا الوضع المأسوي الذي تشهده مدن فلسطين والعجز العربي ضد العدو الصهيوني يدعونا إلى التساؤل والحيرة حول القدرة الفائقة التي جمعت دولاً عربية وإسلامية إعلامياً وعسكرياً ضد أشقاء وجيران فجعلت بلدانهم ساحات حرب مفتوحة يتوافد إليها الإرهاب من كل بقاع الأرض، وتقف اليوم مما يجري في البلد العربي «فلسطين» مكتوفة الأيدي لا تحرك ساكناً، باستثناء تصريحات خجولة لا تقدم ولا تؤخر، فأين السعودية وقطر وأين تركيا مما يحصل اليوم في غزة ؟ تلك الأنظمة التي كانت ولا تزال تسرع في تقديم الأموال والسلاح للإرهابيين المسلحين في سورية وليبيا والعراق واليمن، والتي تدّعي أن العدوان المسلح من قبل الأنظمة على الشعب يستدعي تسليح الشعب ليدافع عن نفسه.

بلى، هم أرادوها حرباً تحرق الأخضر واليابس، حرباً ضد القلاع التي حصّنت المقاومة ودعمتها ضد العدو الصهيوني، إلى حدّ أن بعضهم رحب بالتدخل الأجنبي ضدها، فباتوا اليوم منشغلين إلى حد بعيد بأنفسهم وبما صنعته أيديهم وأضحت بلدانهم مقابر للموتى ومنابر للطائفية والمذهبية والحزبية والعرقية.

إنّ القادم أشد وأقسى مما يظنه البعض، في ظل تكشّف حقيقة نوايا التوسع الصهيوني للهيمنة على المنطقة العربية برمتها ، واستمرار هذا الوضع المتردي للواقع العربي وتكريسه عبر وسائل وأساليب مختلفة، ما ينذر بخطر محتوم لن يقف عند غزة فحسب بل سيتعداه إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير.